هل السلم ممكن

(تابع ما قبله)

ان ما قيل في مقتطف سبتمبر عن مقاصد المانيا أيدتهُ المانيا نفسها بصحفها المختلفة والبتتهُ الحكومة الاميركية رسمياً بلسان رئيسها ووزير خارجيتها . ولاثباتها هذا شأن كبير لان لها الرأي المسلَّم في مؤتمر الدول . والشعب الاميركي مؤيد لرئيسهِ ووزير خارجيتهِ وللرئيس ان يسير بالحرب الى اي حدٍّ شاء وعلى الكيفية التي يختارها فلا يُحتمل ان يقبل صلحاً مرقعاً لاسيما وان اميركا لا تطلب مغنماً من وراء هذه الحرب وانما تطلب صلحاً وطيد الاركان وفي مصلحة كل امم الارض . وشعور المرء انهُ ساع لغاية حميدة يشترك فيها الجميع وان خصمهُ اعتدى عليهِ واذاهُ عمداً هذا الشعور يحملهُ على ايتاع العقاب الشديد بالمعتدي

والذين يشيرون بعقد الصلح مهما كانت شروطهُ يستندون الى قول الرئيس ولسن انهُ لا يطلب من وراء الحرب مغنماً لكنهم ينسون تصميمهُ على مواصلة القتال الى ان يبلغ صلحاً وطيد الاركان . والامران ضروريان على حدٍّ سوى اي مواصلة الحرب الى ان يعاد السلم الى نصابهِ وجعل الاغراض التي ترمي اليها فوق كل نفع ذاتي

والاتفاق مع المانيا وهي على ما هي عليهِ ضرب من المحال فان الغدر والخداع من اركان سياستها وهي تفعل كل يوم ما يؤيد ذلك . ومن احدث ما اتتهُ من هذا القبيل بثها الالغام في طريق السفن العائدة بالاسرى الانكليز الذين أبدلوا بغيرهم من اسراها باتفاق بينها وبين انكلترا . ويتعذر على المرء ان يدرك كيف تفعل المانيا ذلك لانهُ مناقض للعرف العام ولثقة المتبادلة بين الامم ولولا تأييد كتَّاب الالمان لهُ لتعذر تصديقهُ فان الغدر صار من اركان السياسة عندهم وهم يدعون ان لهُ اساساً ادبياً ولا يذهبون مذهب مكافي القائل ان الضرورات تبيح المحذورات بل مذهب سبنوزا في المعاهدات وهو ان الغرض منها جلب النفع او منع الضرر فيُعتمد عليها ما دامت وافية بالغرض المقصود منها فاذا عجزت عن ذلك ألغيت . والدول تعقد المعاهدات بعضها مع بعض ولكنها لا تعتمد عليها فلا يثق بعضها ببعض لان الدولة قوة عليا يحل لها ان تفعل كل ما تريد لاجل سلامتها ومنفعتها وهذا الغرض الاسمى الذي ترمي اليهِ والقانون الاعلى الذي تتقيد بهِ .

ومن يبدو زعام هذه القوة لا يستطيع ان يقوم بوعود وعهود تضر دولته من غير ان يرتكب وزراً كبيراً لان عمله هذا خيانة للشعب الذي اخذ على نفسه ان يمضي بمصلحته قبلما وقع تلك المعاهدات

هذا رأي سبنوزا وواضح انهُ اساس ما يعتقدهُ الالمان الآن من ان الدولة قوة فوق القانون . وقد اشار الى ذلك كارل رنر الكاتب الاشتراكي واستنتج منهُ ان الدولة التي تقوى على غيرها ولا تحاربهُ ترتكب اثماً فظيعاً . وهذا من مضار التطرف في تطبيق المبادىء وهو من الامور التي يميل اليها العقل الالماني بنوع خاص . ومن نتائجهِ المحتومة ان الدول الاخرى تضطر دائماً ان تراقب الدولة القوية وتحذرها لئلا تستعمل قوتها للاضرار بغيرها فيزول كل اتفاق ووئام ولا يبقى الاَّ الحرب والصدام . وما يصدق على الدول يصدق على كل الناس فيقول كل احد انهُ مربوط بعهد سابق مع اهل بيتهِ فيجوز لهُ ان ينقض كل عهد اخر يتعهد بهِ بعد ذلك اذا وجده مضرًّا بمصلحة بيتهِ . مع ان غرض الهيئة الاجتماعية ان تجعل نقض العهود اضر من حفظها اذا كان حفظها ضارًّا والاَّ تلاشت كل هيئة اجتماعية

وهنا تصير مسألة قصاصة الورق من المسائل الادبية الجوهرية لانها مبنية على مبدإ ادبي . فالدولة التي تحسب المعاهدات قصاصة ورق تمزقها كلما رأت ان تمزيقها في مصلحة شعبها يبيت التعامل معها ضرباً من المحال . وكيف تستطيع هذه الدولة ان تدعو غيرها للتعاقد معها على شيء وهي ناوية ان تمزق العقد حالما تجد ان حفظهُ في غير مصلحتها . وغرض الحلفاء ان يعلموا الالمان ان تمزيقهم للمعاهدات يضرهم اكثر من حفظها ولا فائدة من عقد معاهدات معهم قبلما تثبت لهم هذه الحقيقة ويثبت انهم عازمون على العمل بها

يقال ان لترسيخ هذه الحقيقة في اذهان الالمان سبلاً اخرى غير مواصلة الحرب حتى يحتفظوا بالشروط التي يقرُّ عليها مؤتمر الصلح . وقد اشار لورد لنسدون بشيء من ذلك . وهذا هو المراد بعصبة الامم التي اشار بها البعض . وهذا الاسم اي عصبة الامم مثل كل الاسماء المبهمة المعنى لاتهام ما يراد بها . الكلام فيه كثير وكلهُ من قبيل اضغاث الاحلام ولكنني عثرت على كتاب حديث في هذا الموضوع للدكتور هربرت هارت اسمهُ حصون السلم Bulwarks of Peace وهو حسن الانسجام قوي الحجة . وللدكتور كارل رنر الاشتراكي الالماني كتاب كبير في هذا

الموضوع ايضاً. والمسألة تستلزم البحث الدقيق لان اختلاف المعاني المرضوعة لهذا الاسم يوقع الارتباك في تعيينها على الحس

والمشهور انهُ يراد بعصبة الامم اقامة سلطة تسيطر على الدول وتمنع اعتداءها بعضها على بعض . وهذه السلطة تكون مثل دولة فوق الدول . ولكن الذين يشيرون بذلك لا يبينون كيف تقام هذه السلطة ولا كيف يكون شكلها الا في المانيا فان الذين يقولون بذلك هناك يجاهرون بانها تكون دولة المانية تقوم بغزو كل ممالك الارض والتغلب عليها . فهذه خطة واضحة والاشتراكيون الالمان الذين قاموا حديثاً يحسبون انها مما يمكن الوصول اليه في المستقبل . ولكن هذا هو الشيء الذي قامت دول الحلفاء يحاربن المانيا لكي لا يقع فيه

واشار البعض باتفاق حي يعقد بين دول ورد وذلك ما اشار به الابسان بير في كتابه مشروع السلم الدائم Projet de Paix Perpetuelle وقد اشار اليه الدكتور وحسب انهُ لروسو وردوسر انما اختصره وطبعهُ وقال انهُ ليس مما يمكن العمل به لانهُ يستلزم خضوع دول كثيرة لدولة واحدة والتنازل عن كثير من حقوقهن وما من دولة تقبل ذلك مختارة . وهذا رأي الدكتور هارت ايضاً لكن كثيرين غيره يحسبون ذلك في حيز الامكان وتكون هذه الدولة بمثابة محكمة عليا تفصل فيما بين الدول من الخصومات ولكنهم يختلفون بين القوة التشريعية والقضائية والتنفيذية ويفرضون ان هذه القوات الثلاث تجتمع في هذه المحكمة مع انها لا تجتمع في محكمة من المحاكم المعروفة. فهل تستطيع المحكمة العليا ان تسمع دعاوي الدول وتحققها وتحكم فيها وتنفذ احكامها فان كل دعوى من الدعاوي الدولية يستغرق تحقيقها سنين عديدة مثل دعاوي بولونيا وممالك البلقان وولايات النمسا وارمينيا وارلندا وممالك افريقية وجزائر البحر وما اشبه مما يفوق الحصر في تشعب وجوهه واذا فرضنا ان المحكمة سنت القوانين اللازمة لكل دعوى من هذه الدعاوي وحكمت فيها فمن ينفذ حكمها . فالمحاكم العادية ينفذ احكامها رجال البوليس والجنود اذا دعت الحال ومع ذلك يتعذر تنفيذ بعض الاحكام فهل تعطي الدولة العليا قوة اجرائية لتنفيذ احكامها . لنفرض انهُ عرضت على هذه المحكمة قضية ارلندا السياسية كما لا بدَّ ان تعرض فيجب على سائر الدول ان تبحث وتحقق كل فروع هذه القضية مما لا تعلم عنهُ الآن شيئاً

ومتى عادت وحكمت لم يقبل احد حكمها لا انكلترا ولا ارلندا فما ان يلغى الحكم او يلجأ الى حرب اهلية

ومن الآراء التي اشير بها ان تتحالف الدول كلها كتحالف الولايات المتحدة الاميركية. وقد ذكرنا هذا الرأي بالتفصيل في بعض اجزاء المقتطف ولما اشير به عرض على ملوك اوربا ووزرائها فايده الملك ادورد ملك انكلترا وايده قيصر روسيا وامبراطور المانيا. وبلغ من اهتمام امبراطور المانيا به ان خاف الحرب الحزبي في بلاده عواقب هذا الاهتمام فبذلوا جهدهم حتى جعلوه يغض الطرف عنه ففعل

وهناك رأي آخر وهو جار الآن اي ان تبقى دول الحلفاء على تحالفها وتنضم اليها الدول التي ترغب في هذا التحالف. وبالطبع لا يكون فيها محل لالمانيا وتوابعها لانها لا تستطيع ان تعهد بشيء وتقوم به اذا خالف مصلحتها ولانها اذا اضمت اليها فاول ما تطلبه ان تكون هي المسيطرة فتفوز بالغاية التي تسعى اليها وهي ان تكون لها السيادة العليا على كل الدول. فلا بد اذاً من ان يكون هذا التحالف منفصلاً عن المانيا وتوابعها. ويقول البعض انه يحتمل ان ينشأ في الدنيا تحالفان احدهما يرئي تراسة المانيا والآخر يجري تراسة انكلترا واميركا وهذا لا يمنع وقوع الحرب بين التحالفين ولكنه يمنعها بين اعضاء كل تحالف ويعد السبيل لتحالف عام. ثم ان المانيا مضطرة ان تكون دولة بحرية كما هي دولة برية على ما يقوله رجالها حتى زعماء الاشتراكيين منهم لانها مضطرة ان تنال ما تحتاج اليه من المواد الاولية لمصنوعاتها وان تكون طرق التجارة مفتوحة لها دواماً برّاً وبحراً والاّ هلكت فتضطر ان تنال ذلك بسلاحها ان لم تنله عفواً والحرب حينئذٍ لازمة ومحتمة. ومن الغريب ان تطلب ما هي متمتعة به في زمن السلم مثل غيرها من الدول فلا تتذرع بالحرب الاّ لانها لا تكتفي بالحقوق المشاعة بل تطلب الامتياز على غيرها والسيطرة على العالم. فلا فائدة من البحث في السلم مع قوم هذه آراؤهم وهم يستعدون الآن لحرب ثانية ولا ينجع فيهم الاّ قول الوزير لسنغ الحرب الحرب الى ان تصير الحرب مكروهة لدى الالمان

وختم الدكتور شدول مقالته بقول فلوس انتائد الاسبرطي وهو

« لا مشاحة ان مواصلة العدوان شرٌّ مستطير ولكن عتاب الذين يهدمون صروح السلم هو السبيل الوحيد لابطال الحرب »